المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق

م.د. إيمان يونس إبراهيم

الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية

ملخص البحث:

يُعد التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يُحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن هنا يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في كافة المجالات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ولا تستطيع التنمية ان تحقق أهدافها الا اذا توفرت القوى البشرية المدربة والمؤهلة، وبالتالي فإن التعليم يُعد الأساس في عملية التنمية المستدامة في المجتمع.

ويؤكد الخبراء والمختصون بأن إدارة التنمية المستدامة لا تتم الا من خلال المؤسسات التربوية وعلى رأسها الجامعات، وذلك بتفعيل وظائفها الرئيسية المتمثلة بالتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ومن خلال ما تخرجه من أفواج قادرة على سد حاجات ومتطلبات المجتمع في كافة القطاعات.

وهذا ما دفع بالباحثة كونها تدريسية في الجامعة وفي نفس الوقت حاصلة على شهادة (TOT) مدرب تنمية بشرية من ألمانيا، للبحث في موضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة، نظراً لأهمية مخرجات التعليم العالي من جهة ومتطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت من مقتضيات العصر من جهة أخرى، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: المواءمة، مخرجات التعليم العالي، متطلبات التنمية المستدامة.

Keywords: harmonization, outputs of higher education, requirements for sustainable development.

Abstract:

Education is one of the most important sources of development in society in all fields. A society that improves the education and rehabilitation of its children helps in providing human resources capable of operating and managing the elements of development. It contributes to building a healthy society with social security and political and economic stability. Education and sustainable development in all cultural, economic, social and environmental fields. Development can achieve its goals only if trained and qualified human resources are available. Education is therefore the basis for sustainable development in society.

The experts and specialists emphasize that the management of sustainable development is not only through educational institutions, especially the universities, by activating its main functions of teaching, scientific research, community service, and through its graduates able to meet the needs and requirements of society in all sectors.

This is what prompted the researcher to be a teacher at the university and at the same time she has a (TOT) certificate from a German human development coach to discuss the compatibility between the outputs of higher education and the requirements of sustainable development, in view of the importance of the outputs of higher education on the one hand and the requirements of sustainable development On the other hand, the study concluded a number of recommendations and proposals.

المقدمة:

تشير معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية على أن التعليم يُعد حجر الأساس في عملية التنمية، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد إعتماداً كبيراً عل نجاح النظام التعليمي في ذلك المجتمع، ويرتبط التعليم إرتباطاً مباشراً بالتنمية كون الانسان هو محور عملية التنمية التي تساهم في إكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة.

إن التنمية المستدامة في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أياً كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه، أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته، أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل، فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضاً هو الأساس في بناء هذه التنمية.

مشكلة البحث:

تؤكد الكثير من الدول على ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي وإنشاء مؤسساته تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المختلفة، إن إشراك القطاع الحكومي والأهلي والخاص يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، وكذلك حصرالخبرات والمهارات المطلوبة في الخريجين وذلك لتضمينها في مناهج وبرامج الكليات والجامعات (مدني،٢٠٠٢: ٧٢).

والتحدي الذي يواجه منظومة التعليم في العراق بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص هو كيفية المساهمة بشكلٍ فعال في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكيف يُمكن أن نُدرج مفاهيم التنمية المستدامة في صُلب برامجنا التعليمية، فجامعاتنا تُعد خريجين في العديد من التخصصات العلمية والهندسية والاقتصادية والاجتماعية، الا انها لا تُخّرج خبراء بالتنمية المستدامة، ولم توضع أي خطط حتى الآن لإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الجامعية، وإن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الجامعات ليس مسألة سياسة جامعية فحسب، فالاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل ليست ذا فائدة ما لم تقترن بأفعال محددة في أحد مجالات التنمية المستدامة أو أكثر، كإدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية، وتحويل الحرم الجامعي الى حرم صديق البيئة، والالتزام بممارسات التنمية المستدامة فيه، وإجراء بحوث علمية في مجال التنمية المستدامة، والتدريب على قضايا التنمية المستدامة في سياق التعليم المستمر والدورات التدريبية التي تنظمها الجامعات وغيرها.

ولابد من تذليل كافة العقبات التي تعيق تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الجامعات وذلك بالتوعية المستمرة بها، وشرح انعكاساتها على النشاطات المختلفة للمؤسسات التعليمية، والإجراءات الواجب القيام بها في الحرم الجامعي لتعزيزها ودعمها، ولابد من دحض الفكرة السائدة ان الاستدامة تخص الدول والمنظمات فقط ولا تخص الأفراد، وذلك بتوضيح الدور الذي يتوجب على الأفراد تأديته لتحقيق الاستدامة، كذلك لابد من توضيح الصلة بين الفعاليات المهنية اليومية للمؤسسات التعليمية وانعكاساتها على البيئة.

ولقد آن الأوان لجامعاتنا أن تُدرج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهجها التعليمية وفي جميع فعالياتها وأنشطتها، فعلى سبيل المثال: يتعين على كيات الهندسة ألا تؤهل طلابها على تصميم أبنية جميلة وسليمة من الناحية الانشائية تحقق الوظيفة المطلوبة منها فحسب، بل عليها أيضاً أن تربهم على أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عند القيام بأعمال التصميم، وذلك بتصميم أبنية كفوءة من ناحية استخدامها للطاقة في الانارة والتدفئة والتبريد، والحرص على ان يطرح الحد الأدنى من الملوثات في الهواء، ويكون ذلك أيضاً باستخدام الطاقة الشمسية ما أمكن في الانارة وتسخين المياه، واستخدام مواد بناء تتمتع بخصائص عزل جيدة، كما يجب على هذه الأبنية أن تكون كفوءة في استخدام المياه، وذلك بإعادة تدوير بعض المياه المستعملة واستخدامها في أغراض أخرى كالغسيل وري الحدائق وغيرها، ويجب أن تتمتع الأبنية الجامعية ضمن الحرم الجامعي بهذه الصفات الصديقة للبيئة لتكون الجامعات قدوة في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على منشآتها وأنشطتها كي تحذو باقي الجهات حذوها وألا تكتفي بتدريس مبادئ التنمية المستدامة.

بالإضافة الى ذلك يجب ان تتضمن الخطط البحثية للجامعات بحوثاً في المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف الاختصاصات العلمية، كالطاقات المتجددة، والتخطيط وصنع القرار المستدام، والمنشآت المستدامة، والتغير المناخي، والزراعة المستدامة.

لا شك ان هناك صعوبات عدة تعيق إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الجامعية، من بينها عدم الإحاطة التامة بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم وما ينطوي عليه، فالبعض يستخدم تعبير "التنمية المستدامة"، للإشارة لعملية التنمية ودون إدراك للمفهوم الدقيق لهذا التعبير، تكمن في الصعوبة أيضاً هي تنوع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة وتعددها، فمنها موضوعات علمية وأخرى ثقافية واجتماعية وغيرها، تكمن الصعوبة ايضاً في الحاجة الى طرائق تدريسية جديدة تتمحور حول الطالب كالمناظرات وجلسات الحوار، لا حول التدريسي كما في التعليم التقليدي، المر الذي يصعب تحقيقه عندما تكون أعداد الطلبة كبيرة.

ووفقاً لـ(فيلهو) لا بد من البدء بعدد من الخطوات كي تستطيع الجامعات تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في برامجها وأنشطتها أهمها توعية أعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في تطبيق التنمية المستدامة، وتوفير تدريب داخلي عالٍ لهم في المسائل المتعلقة بالاستدامة، وتطوير شراكات وشبكات بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية لتبادل الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة حول مختلف المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهذا ما يتوجب على جامعاتنا أن تسعى لتحقيقه بشكل فعلي.

قد تكون هناك موءامة بين مخرجات التعليم العالي من الناحية الكمية، ولكن هل تحققت الموءامة من الناحية النوعية؟ لذلك يُعد البحث الحالي بمثابة محاولة للتعرف على مدى تحقيق التوافق الكمي والنوعي بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، حيث إن رفع مستويات مخرجات التعليم العالي كماً ونوعاً يتطلب تنمية وتطوير سياسات وأهداف مبنية على المعرفة الأدق لمكونات المجتمع وتوجهاته الثقافية ولاقتصادية والاجتماعية، وتوجهات التنمية فيه.

أهمية البحث:

أحدثت التطورات العلمية التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية، لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الحاسوب ووسائل الاتصال، فضلاً عن عدد آخر من الإنجازات التقنية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة حيث يمكن ملاحظة الانخفاض النسبي في اهتمام كل من الجماعة العلمية والمجتمع السياسي بتلك المشاكل خاصة في ظل غياب طريق واقعي لحل مثل تلك المشاكل البيئية (جريو،٢٠٠٣: ٣٢).

ومن اجل تحقيق عملية التنمية البشرية لا بد من تطوير التعليم والتوسع بمختلف مراحله وانواعه، وبعد المصدر الاساسي لتوفير احتياجات القطاعات الاقتصادية ورفدها باليد العاملة لتنفيذ خطة التنمية.

ومن اجل الارتقاء بمستوى التعليم لابد من زيادة الانفاق على قطاع التعليم لمواجهة النمو السكاني المتسارع والذي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والتي هي من الحقوق التي تكفلها الدولة لكل فرد، فضلاً عن حاجة البلدان التي تتمثل في النقص الحاد في القوى العاملة الماهرة والفنية، اذ ان العلاقة طردية بين المستوى التعليمي والمهارة الفنية (الطريري،٢٠٠٤: ٤٧).

في عام (٢٠٠٢)م وبناءاً على طلب من اليابان والسويد، اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الـ(٥٨) قراراً ببدء (عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة)، وأناطت بمنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم

"اليونسكو" مهمة قيادة هذه التظاهرة ووضع مسودة مخطط تنفيذي دولي لهذا العقد (عيسان،٢٠٠٥: ٣٤).

وبناءاً على ذلك أعدت منظمة اليونسكو مسودة مخطط التنفيذ الدولي، ودعت مختلف الحكومات الى النظر في الاجراءات التي يجب أن تتخذ لتطبيق "التعليم من أجل التنمية المستدامة" في استراتيجياتها التعليمية وخطط عملها، ومن المبادرات التي أطلقت أيضاً ضمن هذا السياق "الشراكة العالمية في التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة"، وهي شراكة تضم حالياً أكثر من (١٠٠٠) جامعة وتهدف بشكل أساسي الى تعزيز فهم أفضل لاستراتيجيات دمج التنمية المستدامة في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وتنفيذ أكثر فعالية لهذه الاستراتيجيات، والقيام بمسح عالمي وتقييم التقدم الحاصل لجعل التنمية المستدامة في صلب مناهج وبحوث مؤسسات التعليم العالي، كما تهدف الى التعرف على الاستراتيجيات الفعالة، والممارسات الجيدة في نطاق تعزيز مفهوم "التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة"، ومشاركة الآخرين فيها ونشرها من خلال الندوات والمؤتمرات وشبكة الانترنت (عيسان،٢٠٠٥: ٩٤).

أهداف البحث:

يستهدف البحث الحالي الى الآتي:

- إبراز مستويات وأوجه العلاقة الوثيقة بين التربية والتعليم والتنمية في العراق، وواقعها، وتفعيل روابطها لتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة.
- التأكيد على ضرورة تطوير التعليم العالي، مع المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع العراقي.
- وضع بعض المقترحات لتطوير مضمونه بما يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة في ضوء التحديات والمستجدات المعاصرة.

حدود البحث:

يتناول البحث الحالي تعّرف مدى المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية من خلال ثلاثة محاور أساسية تشتمل:

- المحور الأول: التنمية ومتطلباتها.
- المحور الثاني: مخرجات التعليم العالي والتحديات التي تواجهه.
- المحور الثالث: ماهية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية.

تحديد المصطلحات:

أولاً: المواءمة

وعرفها كل من:

– صبري (٢٠٠٧): "تعني التوافق في الخصائص والسمات" (صبري،٢٠٠٧: ٧).

– ميرزا (٢٠١١): "هي الاتساق والانسجام بين الصفات العامة والخاصة المميزة لموقف معين أو حالة ما" (ميرزا،٢٠١١: ١٠٤).

ثانياً: التنمية

وعرفها كل من:

– عيسان (٢٠٠٢): "إن التنمية لا تبدأ بالاقتصاد بل بالتربية والتدريب لأن تطور الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجدت الكوادر المؤهلة القادرة على إدارة مؤسساته وتطويرها فنياً وتقنياً وعلمياً (عيسان،٢٠٠٢: ١٣).

– الغتم (٢٠٠٣): "أنها التطوير على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القومي وبأبعاد شاملة كاملة تبدأ بالاقتصاد وتنتهي بالبيئة الطبيعية" (الغتم،٢٠٠٣: ٢٢).

– الناشف (٢٠١٥): "عمليات التنمية هي التي تلك التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة" (الناشف،٢٠١٥: ٣٤).

ثالثاً: التنمية المستدامة

وعرفها كل من:

– وليم (١٩٩٠): "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول". (وليم،١٩٩٠).

– فيانا (١٩٩٤): "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي" (فيانا،١٩٩٤: ٢٥).

– العوضي (٢٠٠٣): "هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي" (العوضي،٢٠٠٣).

– باجت ٢٠١٢ (Paget,2012): "أنها الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة مع وجود فكرة عامة بأن العدالة متداخلة بين الأجيال" (Paget,2012:33).

– زيدان (٢٠١٢): "هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (زيدان،٢٠١٢: ٢٣).

– مرعي (٢٠١٥): "هي التنمية التي تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق التعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي" (المساري،٢٠١٥: ٧٨).

الفصل الثاني

ماهية التنمية المستدامة:

بدأ مفهوم التنمية المستدامة في الظهور مع بداية سبعينات القرن العشرين، وهذا المفهوم يُعد مبدأ من مبادئ السياسة التعليمية، حيث أوصت المؤتمرات واللقاءات التربوية باتخاذ التدابير على مختلف الأصعدة القانونية والمهنية والنقابية والاجتماعية في إعادة النظر وبشكل جذري في مكونات العملية التعليمية (قلش،٢٠٠٦: ٣٠٩).

إن التنمية المستدامة كلمة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها فهي تعرف عادة بطريقة معيارية لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة الموجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى (محمود،٢٠٠٠: ١٠٨).

ثم تبلور مفهوم معاصر للتنمية المستدامة ينصرف إلى أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (موقع من الانترنت).

برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة كتركيبة مشكلة من مكونين هما استراتيجية التنمية البشرية الاصلية المعبر عنها بتقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة مفهوم التنمية المستدامة الذي طوره المعنيون بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو (١٩٩٢)، وقد وصف مدير منظمة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقريره المسمى (مبادرات من اجل التغيير) التنمية البشرية المستدامة بانها: التنمية التي لا تحدث نمواً اقتصادياً فقط بل هي التي توزع هذا النمو وما ينتج عنه من منافع بالتساوي بين البشر، وكذلك تعيد بناء البيئة بدلاً من تدميرها وتعمل على تطور البشر وتأهيلهم بدلاً من تهميشهم، وتعطي الاولوية وتوسيع فرصهم في الحياة وتشاركهم في صنع القرارات التي تخص حياتهم، وتخلق فرص العمل للنساء وتهتم بالأطفال ومستقبلهم (يوسف،٢٠٠٠: ٣٤٩).

ان التنمية البشرية المستدامة التي طرحت كمفهوم في أواخر القرن العشرين وفق مفاهيم الأمم المتحدة لها، وتظهر وكأنها تعبير عن ثلاث للتنمية البشرية وعلى جميع مستويات التنمية هي:

١ . أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.

٢ . أن يكون الناس مزودين بالمعرفة.

٣ . أن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. (قلش،٢٠٠٦: ٢٤٣)

أسس التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، وكانت أهمها:

١- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

٢- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين.

٣- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

٤- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

٥- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استناداً إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (إبراهيم،٢٠٠٤: ٥٨).

٦- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية (Barbara ,1995).

دور التعليم العالي في التنمية البشرية وسوق العمل:

أن التعليم العالي هو عملية صناعة أجيال المستقبل، وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة الى أخرى، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية وأن الجامعات في بيئة زراعية تهتم بتخصصات

وبحوث زراعية، وتهتم بالمجال الزراعي، وهذا ما يدلل أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الاصعدة وما تفعله للبيئة التي تكون فيها (ابو هلال،١٩٩٨: ٢٢).

ومن هنا يمكن القول أن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع واخراج قيادتها وكوادر جديدة ولكي تقوم الجامعة بأفضل دور في خدمة المجتمع لابد للجامعة أن تصنع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبي الحاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا الى متطلبات وحاجات السوق الى تشكيل جزءاً أساسياً وحاسماً من متطلبات تنمية المجتمع وحاجاته وأدواته وأساليبه بشكل متسارع وعليه فأن دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع كلاً ليس بأعداد الطالب الأعداد السليم ليكون مواطناً صالحاً خادم لوطنه بالشكل الأمثل ليكن منافساً رابحاً في أسواق العمل، أنما بجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلات لتنمية المجتمع سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، بالإضافة الى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنيتها الاقتصادية والتكنولوجيا العلمية.

وعلى هذا الأساس فأن تعزيز جودة التعليم وتشكلها جيداً عند النظام السياسي كما هو هاجساً للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع، مما دفع هذا الى أهمية التعليم وتفعيل الدورة في أعداد النظام يتحقق من خلال الجودة التي تعتمد على بنية النظام متكامل للمؤسسة التعليمية (ابراهيم،٢٠٠٠: ١١٤).

وهذا يتطلب طبعاً لتغير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم العالي ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات وتطوير مهارات الموارد البشرية وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك متغيرات سوق العمل مما يجعل التعليم العالي قادراً على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطور العمل البحثي وتكوين المعرفة وانتاجها، ثم نقلها الى المجتمع في خدمة الأنسان والمواطن والوطن والأمة، فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع أعادة تنظيم التعليم العالي ونعتقد أن ذلك يسهم في حل الصراعات والتي قد تنتج بسبب الحصول على الشهادات الجامعية ثم الانضمام الى البطالة في المجتمع ليكون هذا الإنتاج الذي يسهم في معاناة المجتمع بدلاً من ازدهاره (ابو هلال،١٩٩٨: ٣٥).

موقف التعليم العالي ومنطلقاته المستقبلية:

يُعد التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر

ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل، ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة، كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية، ومن أولويات التربية المستدامة في جميع مراحل التعليم: التربية للمواطنة، التربية البيئية والصحية والسكانية، التربية التقنية، التربية الإبداعية، التربية التعاونية، التربية والاقتصاد الرقمي (قلش،٢٠٠٦: ٢٣١).

ان المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي الجامعي متعددة تنتقص من اسهامه في التنمية بمفاهيمها الراهنة فالاستيعاب الكمي غير مخطط ومحدد لا يواكب سوق العمل والنوعية غير مرضية، ان كل هذه الحقائق تتطلب اعادة النظر فيها وتحسينها، ولذا آن الأوان للتفكير الجاد في اعطاء ميادين المعرفة والدراية والمهارة درجات متكافئة في التكوين والتعليم سواء ارتبطت بمقومات الانسان الفكرية او المهارات الإنسانية في تكافؤها وتكاملها، وبهذه النظرة يكون نظام التعليم العالي اكثر تنوعاً في موضوعاته بما يتناسب مع تنوع المغازي الاجتماعية للمعرفة في المجتمع وما تكسبه للمتعلم من مهارات (ابراهيم،٢٠٠٠: ٢١٢).

وان ضرورة ارتباط النظام الجامعي بالعمل واعتبار العمل ومقوماته وأدواته موافق في المناهج الدراسية ذات اهداف معينة ووسائل محددة لإنجاز اي عمل يدوي او فني وان تكون مجالات العمل داخل المدينة او خارجها في مجالات النشاط المجتمعي.

إن التعليم الجامعي لابد أن يبني لدى الفرد الأنسان المنهج العلمي في التفكير، ذلك المنهج الذي يحدد الهدف ويتخذ من والسائل ما يحقق له عن طريق التجربة بلوغ الهدف.

يشير طعيمة والبندري (٢٠٠٤)م إلى أن التقسيم الكلاسيكي لوظائف الجامعة الثلاث: البحث والتدريس وخدمة المجتمع لا يعطي لأحدها أفضلية على الآخرين، بل ينبغي أن يتساوى الاهتمام بها، وما تشهده هذه المؤسسة من تغليب لوظيفة التدريس على كلتا الوظيفتين هو نوع من الخلل في الوظائف قد لا يقتصر على الوظيفتين بل يمتد إلى وظيفة التدريس ذاتها، ويرى مايور مدير عام اليونسكو كما ذكر في طعيمة والبندري أن الجامعة "لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، أي أن تكون مصنعاً للشهادات، فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسي، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال".

وتعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار (حسن،١٩٩٩: ٢٣).

يتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها. وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة، (عبد الرحيم، ١٩٩٣م:٤٤)

– جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

– جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

ولقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي، وقد لخصت فيما يأتي، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م:٤١–٤٥):

– أخطاء في أساليب القبول في التعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.

– تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.

– تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية.

– هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.

– ضعف التمويل والامكانات.

– تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين، وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.

– تدني مستوى الحرية الأكاديمية.

– ضعف في مستوى وجود عناصر مدخلات المنظومة.

وقد أظهرت دراسة عبد الحميد الميدانية (٢٠٠٦) أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عامة التي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- يواجه التعليم العالي تحدياً يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

يرى بويد كما ورد في الطريري (٢٠٠٤) أن مفهوم المواطنة الدولية الذي يخرج الفرد من خصوصيته المحلية يجب أن تعتمد عليه المدارس الدولية والجامعات، وتجعله أحد ركائز التربية التي تقدمها للطلاب للخروج بهم من دائرة المحلية إلى دائرة العولمة. وحول التداخل المحلي والعالمي يرى لي وهوي (Li, Huey, 2003) أن التربية القائمة على النظرة المحلية فقط لا يمكن أن تحقق أهدافها حتى وإن كانت هذه الأهداف محلية. ويشددان على أهمية الطرح السياسي والاقتصادي ذي الطابع العالمي حتى على مستوى الأهداف والبرامج المحلية، كما يؤكدان على أهمية العلاقة بين التربية المحلية والعولمة لأن التداخل والتفاعل بينهما يستوجب الأخذ في الاعتبار المتطلبات الفردية والاجتماعية من أجل تحقيق المشروع العولمي، أن هذا الرأي لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في تطوير أهداف وسياسات وبرامج التعليم العالي، وليس فقط الأخذ بجانب توافق المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات التنمية المجتمعية المحلية والمتطلبات العالمية، تتوافق مع منظور وفلسفة التنمية العالمية المستدامة، ولابد أن تضع مؤسسات العليم العالي في اعتبارها الأفق المستقبلي الذي يركز على إعداد الطلاب وتدريبهم في عصر متغير ومعقد في علاقاته ومن أجل تهيئتهم لمواجهة كافة الظروف والمتغيرات، إذ ما تزال مؤسساتنا تعد الطلاب للواقع المعاش، وتبني سياساتها وبرامجها التعليمية وفقا لمتطلبات قصيرة المدى، مما أدى إلى تضخم أعداد الخريجين من برامج لا يحتاجها السوق المحلي، ولم تضع هذه المؤسسات في اعتبارها إعداد خريجيها ليكونوا قادرين على المنافسة الإقليمية والعالمية (ناس وموسى،٢٠٠٤: ٣٨).

تتصف بيئة التعليم العالي الخارجية بكونها تتغير، إضافة إلى كونها خارجة عن سيطرة وتأثير هذه المؤسسات أو أي منظمة أخرى وتأثيرها، لهذا فهي تؤثر فيها في المدى البعيد وليس القريب، والتغيير في بيئة التعليم العالي يقع في ثلاث تصنيفات، (Kotler & Fox,1985:23):

١. البيئة الثابتة (Stable Environment) في القوى الأساسية للإحصاءات السكانية والاقتصادية والتكنولوجية، والقانون والثقافة، فهي ثابتة نوعا ما.

٢. البيئة ذات التطور البطيء (Slow Development Environment) التي يحصل تغيير طفيف فيها ويتوقع التنبؤ به، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهته: الانخفاض أو الزيادة في عدد المتقدمين للجامعة أو الكلية.
٣. البيئة المضطربة (Turbulent Environment) وهي البيئة التي تواجه تغيرات غير متوقعة وأساسية أحياناً.

إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي والعالي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة التي ركز عليها (مدني، ٢٠٠٢م):

– سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

– تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.

– توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

– الاتجاه إلى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

إن مساهمة مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم العالي مطلب ملح، خاصة أن الحكومية منها تعاني نقصاً في التمويل نتيجة تقلص الإيرادات والتقلبات الاقتصادية العالمية والضغوط عليها لزيادة طاقاتها الاستيعابية فوق معدل قدراتها الفعلية (البشرية والمادية). ومن أبرز نتائج دراسة . جونسون Johnson (٢٠٠٣م)، زيادة نسبة مؤسسات التعليم الخاصة لتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية.

- ترشيد إنفاق في الإسكان والعلاج والخدمات دون التأثير على جودة العملية التعليمية، وتحويل جزء من أباء تكاليف إلى الآباء والطلاب.
- تصميم برنامج القروض بشكل يجمع بين القيمة الحالية، والقيم المستقبلية المتوقعة بشكل معقول، ويتم ذلك تحت إشراف هيئة قضائية متخصصة في ذلك.
- إنشاء صناديق خاصة لتلقي التبرعات والمساعدات من الأفراد والجهات الراغبة في دعم التعليم العالي.

أما دراسة ناس وموسى (٢٠٠٤)م، فقد أكدت على ضرورة ترشيد الإنفاق عن طريق خفض نسبة الموظفين الإداريين وغير المشتغلين في التدريس، وإعادة النظر في سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية. ولكن دراسة

Jung – Cheo Shin & S. Milton (2004) ربطت التمويل بمستوى الأداء (Performance Budgeting and Funding)، بمعنى أن مؤسسة التعليم العالي تحصل على التمويل بنسبة مرتفعة كلما تحسن أداؤها وتحسنت مخرجاتها، أي ربط التمويل بمستوى الأداء، ومن السبل المقترحة المتعلقة بالموازنة وترشيد الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي هي الآتي:

- إجراء دورات تدريبية للعاملين في الميزانيات، وذلك لأن أغلب العاملين في التعليم الجامعي والعالي تكون خلفياتهم محدودة في الإدارة المالية.
- مراقبة الميزانية بشكل منتظم ومقنن طوال العام عن طريق مقارنة الدخل الفعلي والإنفاق بالنسبة إلى مختلف بنود الميزانية والتدخل الإداري عند حدوث فرق يمثل خلل بين الدخل الفعلي والإنفاق.
- نقل المسئوليات والمساءلة المالية إلى الوحدات الفرعية وذلك تحت إشراف الإدارة المالية المركزية.
- العمل على تطوير الإدارة الجامعية، للتخلص من الأساليب الإدارية العقيمة أو توظيف التكنولوجيا الإدارية في التطوير.

وقد أصدر المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (٢٣) توصية تتعلق بتجويد التعليم العالي، منها (وثيقة التعليم العالي في الوطن العربي، ٢٠٠٣م):

- دعوة الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوتها إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
- دعوة الدول العربية إلى التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها، على المستويين الإقليمي والعالمي.
- دعوة الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي، عبر منحها حوافز ومزايا وتيسيرات تكفلها القوانين البحثية والنصوص التشريعية العربية. وتسويق المراكز البحثية العربية لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية على المستوى العربي.
- دعوة الدول العربية إلى العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنيت، والمسارعة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.
- الطلب إلى وزارة التعليم العالي اعتماد إتقان لغة أجنبية كشرط للالتحاق بالدراسات العليا في كافة الاختصاصات.

استراتيجيات رفع مستوى التعليم بشكل عام:

من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتطوير مؤسسات التعليم بشكل عام هي الآتي:

– التركيز على التخطيط المستقبلي والرؤى التعليمية، كي تواكب نوعية التعليم والتحولات والمستجدات العالمية.

- تعميم التعليم وتكافؤ الفرص.
- تحفيز الحراك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- احتضان الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية.
- التعليم المستمر مدى الحياة.
- صقل المواهب والمهارات بتقنية المعلومات في عالم المعرفة.
- بناء القدرات وامتلاك أدوات الابتكار.

استراتيجيات تطوير مؤسسات التعليم الجامعي:

إن مؤسسات التعليم العالي في العراق كغيرها من المؤسسات في الدول العربية والعالمية تهتم بالهدف المهم من أهداف التعليم العالي ألا وهو إعداد القوى البشرية، إلا أن ذلك في كثير من هذه المؤسسات يحكمه وجود التخصصات والهيئة التدريسية، وكثيرا ما تدلل النتائج على أن المخرجات في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس، وهذا يجعل الاهتمام بربط إعداد الطلاب في التخصصات المختلفة بمتطلبات التنمية أمراً ضرورياً، وهذا يقود إلى ضرورة وجود ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات وتطوير برامجها، إذ إنه في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكاناً له في الوظائف العامة أو الخاصة، وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه، وهنا يتضح الجهد والهدر. ومن التوصيات المقترحة للتطوير في هذا المجال ما يأتي:

- تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية؛ وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية وتجديده ليتوافق مع ظروف ومعطيات العصر، ويتواءم مع ما فيه من مستجدات ومتغيرات، بحيث لا يتعارض مع ثوابت المجتمع ومبادئه (عبد المجيد،٢٠٠٦: ٤٩).
- ساهمت مخرجات التعليم العالي بلا ريب في بناء وظائف القطاع الحكومي وتأسيسها بشكل كبير. وقد آن الأوان لأن تشارك مخرجاته في توطين الوظائف الإدارية والفنية في القطاع الخاص ولن يتم له ذلك إلا من خلال الارتفاع بقدرات الخريجين التأهيلية والتدريبية، وملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل بهدف تحقيق مزيد من الربط والتلاحم بين قطاعي التعليم والعمل.
- تبني نموذج الجامعة المنتجة (Productive University)، ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية (عشيبة،٢٠٠١: ٥٣).

وقد طبقت كثير من دول العالم هذا النظام كمحاولة منها لإيجاد مصادر تمويل للجامعة إضافية تنعكس عليها وعلى العاملين بها، إن التحول إلى نظام الجامعة المنتجة (تسويق الأنشطة الجامعية يتطلب توفر بعض الشروط والتي أوردها (عبد الله والشال،٢٠٠٦م) ما يأتي:

– إذابة الفروق بين وظائف الجامعة (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع.

الخاتمة:

ومن هنا إذا كانت مخرجات التعليم قادرة على التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته المتجددة، ومواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجية، يومئذٍ نقطف نتائج وثمار جهد التعليم في تحقيق النقلة النوعية والجذرية التي تهدف اليها التنمية الشاملة المستدامة.

ومن منطلق أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الانسان، لا بد ان يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير، وأن توضع أسس وخطط انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث النوع والكم، ولن يتم ذلك الا من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يُشكل التعليم محوراً أساسياً لكافة الخطط التنموية، كما أنه ركيزة مهمة من مرتكزات التنمية المستدامة، بالإضافة الى المهام الرئيسة الأخرى المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

من ذلك نخلص الى القول ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك، الا من خلال المؤسسات التربوية وبالتعاون مع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة التي تساهم بدورها في نهضة ورفعة وتقدم المجتمع.

الفصل الثالث

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

– أن دور مؤسسات التعليم العالي بجامعاته ومعاهده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحصر واقع العلاقة بخط ذي أتجاه واحد والواقع أنها تتمثل بعلاقة ذات خطين باتجاهين متقابلين بمعنى أن مؤسسات التعليم العالي سبب من أسباب التنمية ونتيجة من نتائجها.

– من تحليل العلاقات المتبادلة بين التعليم العالي ومؤسساته وبين عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ من الحسابات الأولية في التخطيط وتطويره وتنتهي بربط التعليم واحتياجات التنمية من القوى العاملة، وتحليل مستلزماتها فحسب، وانما الأساس في تخطيط التنمية هو التوزيع الأمثل للموارد البشرية وطاقتها المنتجة.

– أن وظائف التعليم العالي بمؤسساته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي:

* تكوين رأس المال البشري وتنميته.
* البحث والكشف عن المعارف الجديدة في هذا المجال.
* تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية.
* نشر المعرفة والثقافة بين ابناء الوطن.

– أن الانفاق على التعليم هو إنفاق استثماري يهدف الى تكوين رأس المال البشري ولكن الملاحظ هذا الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هو اقل من مثيلاتها من الدول العربية والنامية والمتقدمة.

– افتقار مصادر تمويل التعليم على الحكومة باستثناء المدة الاخيرة التي سمحت للقطاع الخاص بالمشاركة ولو بنسبة قليلة مما يرهق كاهل الميزانية الحكومية ويؤثر في حجم الانفاق على التعليم.

التوصيات:

في ضوء استنتاجات البحث الحالي توصي الباحثة بما يأتي:

– تحديد المهمة الاستراتيجية للتنمية الشاملة لغرض النهوض بالعراق، وتحقيق الثراء الحضاري وادخاله الى ساحة المجتمعات ذات المعرفة الإنسانية عبر قفزة نوعية حقيقية لا يمكن تحقيقها الا من خلال التنمية الشاملة.

– الحرص على ضمان العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وتوفير فرص العمل للمجتمع والاعتماد على مبدأ الشهادة والكفاءة والخبرة من دون غيرها للتفضيل في عملية اختيار التوظيف بحيث يشعر الكل أن العراق وطن الجميع وأن لكل مواطن الحق في أيجاد فرصة عمل وحياة كريمة فيه.

– التصدي من قبل المجتمع ومؤسساته المختلفة والتعليمية بشكل خاص لظاهرة التسرب من المدارس والجامعات

– وضع سياسة تشغيلية فعالة اقتصادياً لامتصاص البطالة من جهة، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الغير مستقلة في المجتمع من جهة اخرى.

المقترحات:

من خلال ما تقدم تقترح الباحثة ما يأتي:

– التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

– وضع رؤية واضحة لدور المرأة في التنمية وعلاقتها بفرص التحاقها بالتعليم العالي، ومخرجاته.

– تنفيذ عملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية والعمل على تحسين الأداء.

– الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.

– التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

– دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلاً في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه مما يكفل الجودة والتميز.

– اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.

– التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.

– وضع أطر مرجعية للجامعة، والكلية، والقسم، لضمان التناسق وعدم التكرار في الأداء.

– إعادة النظر في عملية إعداد الطالب وتكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، وذلك بتقديم معارف وتطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات وبالتخصص الدقيق الذي اختاره الطالب.

– فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع وذلك للوقوف على مشكلات وقضايا المجتمع سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية.

– فتح باب القبول في الجامعة المنتجة لنوعيات مختلفة من الطلاب، بالإضافة للطلاب العاديين وذلك لتلقي دورات تدريبية أو تعليمية، وذلك وفقاً للاتفاقات المبرمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

– وجود مرونة وحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة كي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل الجامعة المنتجة.

المصادر

- ابراهيم، محمد ابراهيم جبر.(٢٠٠٤): مفاهيم التنمية المستدامة من منظور اسلامي، دراسة في ضمانات الادارة الحضرية المتواصلة للمدينة الاسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الاسلامية، استراتيجيات الادارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الاسلامية، ابريل.
- ابو هلال، سرحان واخرون.(١٩٩٨): مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي، دراسة تحليلية مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، سلسلة تقارير الابحاث، نابلس.
- جريو، داخل حسن (٢٠٠٣م). "التعليم العالي المعاصر– توجهاته وبعض اتجاهاته الحديثة"، بحوث مستقبلية، ع: ٧، ص: ١١–٣٠.
- حسن، علي حسين، (١٩٩٩م). قضية التحديث في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية: http//www.khayma.com/education- technolpgy/s1.htm
- زيدان، هادي.(٢٠١٢): استراتيجيات تفعيل التنمية المستدامة، دار منهل العلم للطباعة والنشر.
- صبري، محمد.(٢٠٠٧): المواءمة بين التنمية البشرية والموار البشرية، ورقة عمل مقدمة الى "مؤتمر التنمية المستدامة والموارد البشرية"، عمان.
- الطريري، عبد الرحمن سليمان. (٢٠٠٤م) "الأولويات التربوية في عصر العولمة"، دراسة ميدانية مقدمة لندوة العولمة وأولويات التربية، جـ ١، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١–١٤٢٥/٣/٣هـ الموافق ٢٠–٢٠٠٤/٤/٢٢م، ص: ٢٢٩–٢٥٧.
- عبد الرحيم، منير محمود سليمان. (١٩٩٣م): الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن.
- عبد المجيد، محمد سعيد. (٢٠٠٦م): "قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم" دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس– سلوك الإنسان وتحديات العصر، ١٨–٢٠٠٦/٤/٢٠م، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب.

- عشيبة، فتحي درويش. (٢٠٠٦م): "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر: دراسة تحليلية"، مجلة التربية والتنمية، س: ٩، ع: ٢٢، إبريل، ٢٠٠١م.
- العوضي، سعاد عبد الله. (٢٠٠٣): البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.
- عيسان، صالحة عبد الله يوسف. (٢٠٠٢م): "واقع التعليم الثانوي بسلطنة عمان وسبل تطويره وفق بعض النماذج المستحدثة في الدول النامية"، مجلة التربية وعلم النفس، ع : ٢٦، ج : ٣، القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس.
- عيسان، صالحة عبد الله يوسف ومحمود، ناريمان جمعة. (٢٠٠٥م): "إعداد العلم في ضوء التنمية المستدامة – دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان"، مجلة التربية والتنمية، س: ١٣، ع: ٣٣، يوليو ٢٠٠٥م، القاهرة: المكتب الإستشاري للخدمات التربوية.
- الغتم، منيرة عبد الله زاهر. (٢٠٠٣): الإدارة الاستراتيجية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس: تصور مقترح، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، سلطنة عمان، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
- فيانا، ميلو .(١٩٩٤): التنمية المتواصلة ، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة – الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، القاهرة.
- قلش، عبد الله.(٢٠٠٦): سياسات التنمية البشرية ودورها في تهيئة المجتمعات العربية لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، ورقة مقدمة في ملتقى الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- محمود، عبد الجبار.(٢٠٠٠): التنمية والتنمية البشرية المستدامة (النشوء والارتقاء المفاهيمي الإسكاني)، دراسات في التنمية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة.

- مدني، غازي بن عبيد. (٢٠٠٢م): تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) وزارة التخطيط – الرياض، ١٣–١٧ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٩–٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.
- مرعي، توفيق.(٢٠١٥): المناهج التربوية الحديثة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عملن، الأردن.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (١٩٩٨م): "نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتجارب العالمية"، وثيقة رقم (٥) – اجتماع عمداء كليات التربية ومسئولي تدريب المعلمين أثناء الخدمة". قطر: الدوحة، ٢٧–١٩٩٨/٩/٣٠م.
- ميرزا، روحي.(٢٠١١): التنمية المستدامة، دار الوائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ناس، السيد محمد وموسى، سيد سالم (٢٠٠٤م). "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع: ٤٦، يناير ٢٠٠٤م.
- الناشف، سعيد محمد. (٢٠١٥): "التعليم العالي في دول الخليج – واقعه ومشكلاته"، رسالة الخليج العربي. ع: ٨١، س: ٢٢، ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠١٥م.
- وثيقة المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مقدمة من المدير العام إلى المجلس، دمشق للفترة من ٢١–٢٤ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ١٥–١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".
- وليم، راكز هاويت. (١٩٩٠): نحو عالم مستديم – مترجم – مجلة العلوم، العدد (١)، الكويت.
- يوسف، باسل.(٢٠٠٠): حقوق الانسان (كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية)، دراسات في التنمية البشرية المستدامة.

- Barbara , Ingham. (1995): Economics and Development , Mc Graw Hill Book Company Ltd London

- Kotler, P. & Fox, K. FA ,(1985). Strategic Marketing for Educational Institutions. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall Inc.

- Paget,E.(2012): Economantal growth ,Sustainability , Coefficients and Environantal GDP " http : www.ine.gobmaz/ dggia/indicators/ingles/3/2003,p.1